

# الذكرى السنوية العشرون لقانون دعم الحرية



على مدى عقدين من الزمن، نسق مكتب المساعدات الأميركية لأوروبا والبلدان الأوراسية تمويل مساعدات بقيمة تزيد عن 41 بليون دولار من مختلف وكالات الحكومة الأميركية لبلدان أوراسيا ومنطقة آسيا الوسطى.

تبلغ حاليًا المساعدة التي تقدمها الحكومة الأميركية بموجب قانون دعم الحرية حوالي 430 مليون دولار سنويًا لأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومولدوفا، وروسيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان.

## تشمل الإنجازات الهامة ما يلي:

- ساعد توزيع مساعدات إنسانية تزيد قيمتها عن 4.9 بليون دولار في تأمين استقرار العديد من المناطق المعرضة للمشاكل والتي تعصف بها النزاعات. وقد كان برنامج المساعدات القانونية المبتثق من قانون دعم الحرية رائدًا في استخدام "الشراكات بين القطاعين العام والخاص" قبل أن تصبح هذه العبارة رائجًا، والبرنامج يستخدم الآن التبرعات من السلع الفائضة التي يقدمها القطاع الخاص ووزارة الدفاع بنسبة 1:15.
- ساهمت برامج منع انتشار الأسلحة النووية

وغيرها من البرامج الأمنية والمتعلقة بفرض تطبيق القانون في حماية أسلحة الدمار الشامل، وساعدت في إعادة توجيه العلماء النوويين السوفييت السابقين إلى الحياة المهنية المدنية. ساهمت المساعدة التقنية الممولة بموجب قانون دعم الحرية في مجالات التجارة، والتمويل، والزراعة، ومحاربة الفساد، ومجالات أخرى في ستة بلدان يشملها القانون في مسارها نحو العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية.

وقع الرئيس السابق جورج إيتش دبليو بوش في 24 تشرين الأول/أكتوبر، 1992 قانون الحرية لروسيا والديمقراطيات الأوراسية الناشئة، ودعم الأسواق المفتوحة – الذي يعرف أيضًا بقانون دعم الحرية (FSA) – وذلك لتمكين اتباع نهج أميركي موحد في تقديم المساعدات إلى البلدان الأوراسية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. وعهدت إلى مكتب منسق المساعدات الأميركية لأوروبا والبلدان الأوراسية في وزارة الخارجية (EUR/ACE) مهمة تنسيق وإدارة برامج المساعدات الخارجية التي يخولها قانون دعم الحرية.

صدر قانون دعم الحرية لدعم التحولات الديمقراطية وقيام الأسواق الحرة في البلدان التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق. وكان الهدف من المساعدات الأميركية إلى هذه البلدان مساعدتها لتخطو مسافة كافية باتجاه أن تصبح ديمقراطيات قائمة على أساس السوق الحرة وتستطيع أن تكمل رحلتها بالاعتماد على نفسها.

## الميزانية والنشاطات

في الأعلى: تساهم المساعدات الأميركية في تحسين التعليم الأساسي من خلال برامج لتعزيز انخراط المعلمين والأهل في عملية التعليم. ودعم تمويل وإعادة ترميم المدارس. إلى اليسار: مبادرة مدعومة من الولايات المتحدة في مولدوفا تساعد المواطنين على الوصول إلى المعلومات العامة. وتحسين الشفافية في عملية اتخاذ القرارات.



### العائدات على الاستثمارات.

- ساهمت الاستفادة من المانحين والشراكات بين القطاعين العام والخاص في رفع مستوى الموارد المحدودة إلى حدها القصوى.
- ساعدت البرامج الممولة من قانون دعم الحرية، مثل برنامج التدريب الخاص للشركات الأميركية (SABIT)، وبرنامج خدمات المعلومات حول شركات الأعمال للدول المستقلة حديثاً (-BIS NIS)، ومراكز شركات الأعمال الأميركية، في خلق الفرص أمام المصدرين الأميركيين في هذه الاقتصادات النامية.

- مكنت المنح الصغيرة المقدمة من لجنة الديمقراطية المنظمات غير الحكومية المحلية المستهدفة العاملة في مجالات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام من الاستفادة من الموارد والممارسات الفضلى لكي تصبح في نهاية الأمر ذاتية الاستدامة. جرى في وقت لاحق تطوير برامج وفق نموذج برامج لجنة الديمقراطية لاستخدامها في بلدان أخرى من حول العالم.

المبتكرة التي تتجاوز المساعدات الإنمائية التقليدية وذلك من أجل تعزيز ودعم عملية تحول كل بلد مستفيد من قانون دعم الحرية إلى ديمقراطية مستقرة وإلى اقتصاد السوق.

- يتذكر المتخرجون من الزمالات المهنية والتعليمية التي رعاها قانون دعم الحرية التحولية تجاربهم التحولية. وكثيراً ما كانوا أوائل الناس في بلادهم الذين يسافرون إلى الغرب. وكانت برامج، مثل برنامج قادة المستقبل في المدارس الثانوية (FLEX) وبرنامج زمالات ماسكي للدراسات العليا، قد أبصرت النور بتمويل من قانون دعم الحرية وقد ساعدت هذه البرامج في تعزيز التفاهم الثقافي الجديد والنوايا الحسنة. وأصبح العديد من خريجي هذه التبادلات يتولى مراكز قيادية في قطاع الأعمال، وفي الحكومة، والمجتمع المدني.

- تفرس استثمارات صناديق تمويل المشاريع في شركات الأعمال الصغيرة ممارسات السوق الفضلى، كما تجذب الرساميل الإضافية وتنتج

على مدى السنوات العشرين الماضية، دعمت الولايات المتحدة تطوير القطاع الخاص - بما في ذلك تنمية شركات الأعمال الصغيرة - في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق من خلال تقديم ما يزيد عن بليون دولار على شكل مساعدات تقنية وتمويل القروض الصغيرة لرواد الأعمال.

- دعمت المساعدات الأميركية النشاطات المدنية، وتطوير المجتمع المدني، وقيام بيئة تشريعية تمكن المجتمع المدني من العمل بحرية. ومنذ بداية الدعم بموجب قانون دعم الحرية، ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في بلدان أوراسيا، وآسيا، وآسيا الوسطى ارتفاعاً كبيراً وأصبح مجموعها الآن يقدر بأكثر من 350 ألف منظمة.
- ساعدت البرامج الممولة بموجب قانون دعم الحرية إلى حد كبير في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ومعالجات الأوبئة، وإظهار أساليب فعالة لمكافحة السل وفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز.

### الابتكارات والممارسات الفضلى

- مؤل قانون دعم الحرية العديد من الممارسات

أعلى اليسار: تساهم المساعدات الأميركية في دعم المزارعين لزيادة إنتاجهم من خلال تقديم التمويل الأفضل. وخمين وسائل الاتصال مع المستهلكين ومع شركات تصنيع المحاصيل بعد الحصاد. أعلى اليمين: يقدم قانون دعم الحرية المساعدات التقنية والدعم المالي إلى الجامعة الأميركية في آسيا الوسطى. في الأسفل: يعزز برنامج الصحة الذي ترعاه الولايات المتحدة في أوكرانيا روح التسامح تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

